

موقف الإنجليز من المسألة العمالية في الثلاثينات

دكتور/ ر عوف عباس حامد

نشر في كتاب:

بحوث في التاريخ الحديث – مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

مطبعة جامعة عين شمس - 1976

بصدور تصريح 28 فبراير 1922 نالت مصر إستقلالها مع التحفظات المشهورة التي ترك أمر بحها لمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا فيما بعد. وبذلك إنتهت من الناحية النظرية- السيطرة المباشرة لبريطانيا على شئون مصر، وقنع المندوب السامى البريطانى بتوجيه السياسة المصرية من وراء ستار من خلال كبار الموظفين الإنجليز الذين ظلوا يحتلون مراكز هامة بوزارات الداخلية والمالية والعدل والأشغال العمومية وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية المصرية. وإستطاع المندوب السامى أن يضع أسس مواجهة المشاكل التي تعتبر من أدق الشئون الداخلية للبلاد، وأن يضمن تنفيذ تلك السياسة من خلال كبار الموظفين الإنجليز، وقدر لتلك السياسات أن تعمر طويلا بفضل بقاء أولئك الموظفين الكبار في مراكزهم الهامة. وكانت الحركة العمالية من المسائل الدقيقة التي نالت قسطاً كبيراً من إهتمام الإنجليز، وبصفة خاصة في الثلاثينات، لما ترتب على تلك الحركة من آثار هامة على الحركة السياسية في البلاد، وعلى المصالح الإقتصادية الأجنبية والوطنية. لذلك راح كبار الموظفين الإنجليز يوجهون سياسة الحكومة الخاصة بمعالجة المسألة العمالية في الثلاثينات بتنسيق مع دار المندوب السامى.

لقد ظهرت الطبقة العاملة المصرية عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحققت وجودها بتأسيس النقابات العمالية، وبتحرك تلك النقابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه وزيادة الأجور. وأثمر هذا العمل الجماعى إتفاقيات العمل المجزية التي نجحت النقابات العمالية في إبرامها مع أرباب الأعمال في مطلع العشرينات، وهي الفترة التي شهدت قيام الإتحادات العمالية والنمو السياسى للطبقة العاملة المصرية، وإزدهار الأفكار والتنظيمات الإشتراكية التي عجزت عن فهم طبيعة تلك المرحلة من تاريخ البلاد، فاصطدمت بالحركة الوطنية بزعامة الوفد، فكانت سلسلة الخسائر التي منيت بها الحركة العمالية الثمن الذي دفعته لقاء هذه الورطة الكبرى، فقد سقط إتحاد النقابات، وبدأت محاولات إقامة إتحاد تسيطر عليه القيادات السياسية الحزبية، وتعرضت النقابات للبطش والقمع اللذين سلطتهما حكومة أحمد زيور باشا ومن بعدها وزارة محمد محمود على العمال وإنقضت شركات الإحتكار الأجنبي في قطاع المرافق العامة على إتفاقيات العمل، وتبددت آمال العمال في صدور تشريعات العمل التي ناضلت من أجلها¹.

وعند نهاية العشرينات دهمت الأزمة الإقتصادية -التي تفجرت في العالم الرأسمالى وإمتدت آثارها إلى مصر- العمال المصريين، ودفعهم إلى إعادة تنظيم نقاباتهم وممارسة العمل الجماعى في مواجهة رأس المال. فقد إنعكس الكساد العالمى الكبير على الإقتصاد المصرى فيما بين عامى 1929 - 1934 ، وكانت الطبقة العاملة المصرية أكثر الطبقات الاجتماعية إحساساً بوطأة الأزمة الإقتصادية من خلال التغييرات التي حدثت في الأسعار والأجور وحجم العمالة وفرص العمل المتاحة. فقد أدت السياسة التي إنتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الإقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش الذى أثقل كاهل المستهلكين وخاصة الطبقات الفقيرة في المجتمع، إذ أدت السياسة الجمركية الجديدة التي فرضتها الحكومة في فبراير 1930 إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التي خلقتها الأزمة الإقتصادية العالمية، كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين -وخاصة في السلع الإستهلاكية- لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والإحتكار الضار بالمستهلكين². وفي نفس الوقت ترتب على الأزمة الإقتصادية إنخفاض في معدلات الأجور، ويتضح من تقرير بتلر Butler (مارس 1932) أن الأجر اليومى للعامل غير الفنى كان يتراوح بين 7 قروش و12 قرشاً، بينما كان أجر العامل الفنى يتراوح بين 20 - 30 قرشاً، وأجر العامل الحرفى بين 6 - 8 قروش يومياً، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش في الأسبوع³ أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة وقطاع المرافق العامة للبطالة نتيجة الإنكماش الإقتصادى الذى صاحب الأزمة، وما ترتب عليه من تخفيض عدد العمال في تلك المؤسسات.

¹ راجع - ر عوف عباس، الحركة العمالية في مصر 1899 - 1952، دار الكاتب العربى 1968.

أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية 1919 - 1929، دار الشعب 1969.

² إنظر - جمال الدين سعيد، التطور الإقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى الكبير مكتبة النهضة المصرية 1955.

أمين عز الدين تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينات 1929 - 1939، دار الشعب 1972، ص 15- 16.

³ هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال في مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع سنه، ص

لذلك كان الطبيعي أن يتحرك العمال لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، فبدأت النقابات منذ منتصف عام 1929 تنظم الإضرابات بالقاهرة والإسكندرية للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة عمليات تسريح العمال. وإشند ساعد النقابات خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها الوفد الحكم في عام 1930، فنشطت حركة الإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة، كان أهمها عمال النور بالإسكندرية وعمال عنابر السكك الحديدية، وعمال الحركة الإدارية بالسكك الحديدية، والعمال المصريين في عملية خزان أسوان، والعمال الحرفيين وعمال النقل. وتعكس هذه الظاهرة تطلع العمال إلى حكومة الوفد لتحقيق أملمهم في إصدار تشريع العمل وفق المشروع الذي أعدته لجنة عبد الرحمن رضا. ولكن إنقضت الشهور التي قضاها الوفد في الحكم دون إتخاذ خطوة إيجابية في هذا الصدد، فقد كان الوفدرحريصاً على تجاوز الأزمة الاقتصادية دون إضافة أعباء جديدة على رأس المال، لذلك تغاضى عن الإستجابة للمطالب العمالية.

وإتسعت حركة النقابات في مواجهة الأزمة الاقتصادية بالتلقائية المطلقة، فلم يكن ثمة تنسيق بين النقابات وبعضها البعض، فيما عدا مجموعة نقابات عمال النقل والمطابع التي نسقت فيما بينها -إلى حد ما- وكان محورها "نقابة عمال ترام القاهرة"، ولم يكن ثمة قيادة موحدة للحركة العمالية في صورة إتحاد عام ينظم نضال النقابات في مواجهة رأس المال، حتى كانت محاولة إقامة إتحاد للنقابات (في أبريل 1930) تزعمها عزيز ميرهم المحامى الوفدى أسفرت عن تكوين "إتحاد عام النقابات" برئاسة أحمد محمد أغا وهو محامى وفدى أيضاً. وقام في نفس الوقت إتحاد آخر ضم بعض نقابات الحرفيين عرف باسم الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى برئاسة دواد راتب عضو حزب الأحرار الدستوريين، وهو ثرى معروف ينتمى إلى الإستقراطية التركية كلفته الحكومة بإدارة حركة العمال لحسابها مقابل مكافأة قدرها ألف جنيه (على حد تعبير الوثائق البريطانية)⁴. ثم مالبت الوفد أن تمكن من تدبير إنقلاب داخل الإتحاد عن طريق أنصاره من العمال أزيح على أثره داود راتب من رئاسة الإتحاد، ونصب عباس حليم -أحد نبلاء الأسرة المالكة- مكانه (17 ديسمبر 1930)، وأصبح الإتحاد يضم إتحاد عام النقابات الوفدى والإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد إتحادهمامعاً⁵.

ودارت مطالب الطبقة العاملة المصرية وحركتها حول ثلاث قضايا رئيسية هي:

- 1- إصدار تشريع العمل.
- 2- مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور.
- 3- الإعتراف القانونى بنقابات العمال وضمان الحرية النقابية.

ولم تكن حكومة إسماعيل صدقى - التي دأبت على مصادرة الحريات العامة وتعطيل الدستور - لتسمح بقيام حركة عمالية منظمة في شكل إتحاد عام وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة لربط الإتحاد بالوفد بما يشبه التحالف. فأسرعت الحكومة إلى إغلاق دار الإتحاد (15 مارس 1931)، وشتت على النقابيين حرباً في أرزاقهم، فكانت تفصلهم، وتطبق عليهم قانون المشبوهين، فتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر وتزج بهم في سجون أقسام البوليس بالقاهرة والإسكندرية، ودعمت "جمعية تضامن هيئات ونقابات العمال" بالإسكندرية، وهو تنظيم نقابى أقامته جهود حكمدارية البوليس بالإسكندرية وتمتع بالرعاية الملكية، فكانت الخاصة الملكية تسدد قيمة إيجار مقر الجمعية وقدره 250جنيهاً سنوياً. وعاونت الحكومة على قيام إتحاد آخر بالقاهرة ضم عمال الخدمات بالمصالح الحكومية المختلفة وخاصة عمال السكك الحديدية والترسانة عرف باسم "إتحاد عمال البلاد المصرية" وضع تحت الرعاية الملكية، وخصصت له إعانه سنوية قدرها 3000 جنية⁶.

أما حركة العمال التلقائية اليومية من أجل تحقيق مطالبهم المباشرة، ومنازعاتهم مع أصحاب الأعمال فقد تفاقمت في ظل الأزمة الاقتصادية، وقابلتها الحكومة بالبطش والقمع، ولكنها عجزت عن وقفها تماماً. وحاولت في الوقت نفسه إلتماس بعض الحلول لمشاكل العمال المتفاقمة، فاصدرت (في نوفمبر 1930) قراراً وزارياً بإنشاء مكتب العمل لهذا الغرض، وألحقت بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية لتنفيذاً للتوصية التي جاءت بمشروع تشريع العمل الذى أعدته لجنة عيد الرحمن رضا باشا (مارس 1929). وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلّة الموظفين الذين خصصوا له وعدم تدريبهم على مثل تلك الأعمال وضالّة ميزانيته، فصلا عن الصلة المثيرة لسوء الظن التي تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس. فلم يكن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بالمهام الملقاة على عاتقه، والتي كانت تتمثل في مراقبة تنفيذ قانونى المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطيرة، وتشغيل الأحداث والنساء، ووضع مشروع تشريع العمل، والإشراف على تنفيذه بعد صدوره، وعلاج المنازعات التي تنشأ بين العمال وأرباب الأعمال والعمل على وضع الدراسات اللازمة لتحسين مستوى حياة العمال، وعلاج مشكلة البطالة⁷.

⁴ .The Residency, Cairo to the Foreign Office, 27/12/1930, F.O. 141/658 File 164/27/30

⁵ إنظر - رءوف عباس، المرجع السابق، ص 90 - 91.

⁶ .R.M. Graves to A. Yencken , 22/2/1935, F.O. 141/617 File 237/6/35

⁷ مكتب العمل، تقرير سنوى 1935، ص 1- 2.

لذلك بقيت المطالب الرئيسية للعمال دون حل، وصعد الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الصراع مع الحكومة على المجال الدولى، فقدم ممثله شكوى عمال مصر إلى مؤتمر إتحاد النقابات العالمى المنعقد فى مدريد (يوليو 1931)، وحضر إلى مصر والتر سكفنز W. Scavens السكرتير العام للإتحاد العالمى فى خريف نفس العام لدراسة أموال العمال المصريين، وقد أعد تقريراً أدان فيه الحكومة المصرية لإهمالها علاج أحوال العمل السيئة فى مصر وكتبها للحرية النقابية. وإضطرت الحكومة إزاء ذلك إلى توجيه الدعوة إلى مكتب العمل الدولى بجيف لإرسال "بعثة إستشارية لمصر تقوم بفحص حالة الصناعة فى البلاد عن كثب وتقديم تقرير للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم مكتب العمل". فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر H. Butler مساعد مدير مكتب العمل الدولى ومساعد لوفورد تشيلدز L. Childs إلى مصر لهذا الغرض. وقد وضع بتلر تقريراً تفصيلياً إقترح فيه مبادئ تتعلق بتشريع العمل، وذهب إلى أن "السياسة العمالية لمصر لا يجب أن تأخذ فوراً بالنظم الراقية التى تسير عليها الدول الصناعية الكبرى... فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية، وإنما يمكن التدرج فى هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت الإدارة..."⁸. وإقترح إنشاء مجلس إستشارى أعلى للعمل يعاون الحكومة على إعداد التشريعات العمالية.

وأخذت الحكومة ببعض ما أشار به تقرير بتلر، فشكلت لجنة تشريعية برئاسة محمود فهمى القيسى باشا مستشار الداخلية لتتولى إعداد البرنامج التشريعى الذى ينظم شئون العمل والعمال، كما أنشئ المجلس الإستشارى الأعلى للعمل برئاسة أحمد زيور باشا، وحددت إختصاصاته "بمعاونة الحكومة فى إعداد قوانين العمل، وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال، ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لمختلف الأبحاث التى يقوم بها والإشتراك مع الحكومة بوجه عام فى تحسين حال العمل والعمال...". وقد عينت الحكومة بهذا المجلس ممثلين للمصالح الحكومية التى تستخدم عمالاً، والشركات الكبرى وإتحاد الصناعات وقد إقترح المستر جريفز R.M. Graves مدير مكتب العمل أن تقوم الحكومة بتعيين من يمثلون العمال بالمجلس على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات بعد تنظيمها⁹.

وأصدرت الحكومة بعض القوانين التى تنظم أحوال العمل، فصدر القانون رقم 48 لسنة 1933 الخاص بتشغيل الأحداث، والقانون رقم 80 لسنة 1933 بشأن تشغيل النساء، ثم القانون 147 لسنة 1935 الخاص بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطيرة. غير أن جميع هذه الجهود التشريعية أغفلت التعرض للمشاكل العمالية الملحة التى عانى منها العمال فى مطلع الثلاثينات نتيجة الأزمة الاقتصادية، ولذلك لم تنجح فى وضع حد للحركة اليومية لجماهير العمال، كما لم تتمكن الصراعات الحزبية التى إنعكست آثارها على المسرح العمالى من أن تصرف إهتمام العمال عن المطالب الاقتصادية الملحة التى حركوا نضالهم من أجلها، فشهد النصف الأول من الثلاثينات سلسلة من الإضرابات التى نظمها عمال شركة قناة السويس، وعمال شركات المرافق العامة، وعمال النقل، وغيرهم، وكانت كلها تدور حول مطالب محددة، هى إيجاد حل لتدهور معدلات الأجور، ومشكلة البطالة المتفاقمة. وقد إستمرت تلك الإضرابات تقض مضاجع الحكومة ورأس المال رغم غياب القيادة العمالية المركزية نتيجة مطاردة الحكومة لإتحاد نقابات عمال القطر المصرى، وإنشاق النقابات بين مؤيد للوفد ومشايخ لعباس حليم، ورغم إجراءات القمع التى إتبعتها إدارة الأمن العام التى كان يرأسها الإنجليزى كين بويد¹⁰ Keon-Boyd.

وأدت زيادة سوء الأحوال فى مجال العمل والعمال بالسلطات المسؤولة إلى محاولة البحث عن حل سريع للمسألة العمالية، يمكن بواسطته وضع حد للإضطرابات العمالية. ووقع على عاتق المسؤولين الإنجليز بمكتب العمل وإدارة الأمن العام وضع مثل هذا الحل للحكومة المصرية التى كان الكثير من مصالحها ووزاراتها الهامة يقع تحت توجيه وسيطرة كبار الموظفين الإنجليز. وفى مجال العمل والعمال كانت مسئولية وضع السياسة العمالية للحكومة تنكز فى يد (كين بويد) بإعتباره مدير الأمن العام الذى يشرف على مكتب العمل، و(جريفز) مدير مكتب العمل. وقد إختلفت رؤية كل منها كما سنرى - للحل الأمثل للمسألة العمالية، وكان من الطبيعى أن يحدث ذلك، فأولهما رجل بوليس يرى المسائل من وجهة نظر (الأمن)، بينما الآخر متخصص فى شئون العمل، إكتسب خبرته من خلال عمله بوزارة العمل البريطانية ومكتب العمل الدولى بجنيف، لذلك تفاوتت رؤيتهما للحل تفاوت عقلياً رجل البوليس وعقلياً الخبير المختص بشئون العمل. ولكن هذا التفاوت فى وجهات النظر -الذى صعد إلى وزارة الخارجية البريطانية- سرعان ما ضاقت شقته على يد السير مايلز لامبسون المندوب السامى، وتم وضع سياسة عمالية لمصر على يد الإنجليز، ظلت الحكومة المصرية تلتزم بها حتى الحرب العالمية الثانية.

ويرجع إهتمام الخارجية البريطانية بالمسألة العمالية المصرية إلى فبراير عام 1935، فقد زار المستر ستراس Strauss -عضو مجلس العموم البريطانى عن حزب العمال- مصر فى شتاء ذلك العام حيث قضى بضعة أسابيع وخصص بعض الوقت لدراسة أحوال العمال المصريين، ثم أدلى بتصريح لجريدة لاباترى La Patric التى كانت تصدر بمصر، ذكر فيه أنه التقى بمندوبين عن إتحاد نقابات عمال القطر المصرى، ودرس معهم أوضاع العمال المصريين وإقتنع أن "الطبقات الفقيرة فى مصر أكثر الطبقات التى شاهدها بؤساً على الإطلاق"، وأنه يعترم توجيه أسئلة فى مجلس العموم البريطانى حول المسألة العمالية المصرية. فنشطت دار المندوب السامى فى إعداد مذكرة وافقت بها الخارجية البريطانية حول

⁸ إنظر - هارولد بتلر، المرجع السابق، ص 9 - 30.

⁹ مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 28.

¹⁰ راجع - رءوف عباس المرجع السابق، ص 96 - 106.

أوضاع العمل والعمال في مصر كلف بإعدادها المستر جريفيز مدير مكتب العمل¹¹، وهي لا تخرج عن التقرير الذي وضعه جريفيز ونشر في أواخر سنة 1935 حول نشاط مكتب العمل، فتناولت نشاط مكتب العمل والتشريعات التي صدرت في أوائل الثلاثينات (التي أشرنا إليها آنفاً)، ثم عرج على مشكلة البطالة، فموضوع التوفيق والتحكيم في منازعات العمل، ولكنه أغفل إغفالاً تاماً الإشارة إلى المطالب العمالية الرئيسية التي تركزت حول ضرورة إصدار تشريعات تعالج المشاكل التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية، وتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، والإعتراف القانوني بنقابات العمال، وتوفير الضمانات للحرية النقابية.

وبعد نحو عشرين يوماً من تقديمه تلك المذكرة، قام جريفيز بتقديم مذكرة أخرى إلى دار المندوب السامي (22 فبراير 1935) تضمنت مقترحاته الخاصة بمشروع قانون الإعتراف بنقابات العمال وقانون المنازعات العمالية، طالباً حث الحكومة المصرية على الوصول إلى قرار بشأنهما في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بنقابات العمال، أشار جريفيز إلى المكاسب التي حققها نضال العمال في أعقاب ثورة 1919 في قطاعات النقل والمرافق العامة والغزل والنسيج، كما أشار إلى وجود نقابات عمالية ذات طبيعة وقتية، ولا تتصل بفكرة النقابة العمالية من قريب أو بعيد، ويتمثل هذا النوع في نقابات العمال الحرفيين كالحبازين والحلاقين والخباطين وغيرهم، وإنتهى إلى أن النقابات العمالية موجودة فعلاً بأعداد كبيرة ذات أوضاع شاذة وأحوال مضطربة، وأن هناك نقابات تضم عمال الخدمات في المصالح الحكومية المختلفة وخاصة السكك الحديدية، وأن ثمة إتحاد عمالي يعرف باسم "إتحاد عمال البلاد المصرية" يضم عدداً كبيراً من عمال السكك الحديدية والترسانة تحت رعاية الملك فؤاد الذي منح الإتحاد 3000 جنية كإعانة، وكذلك إتحاد آخر بالاسكندرية تحت الرعاية الملكية أيضاً، هو "جمعية تضامن هينات ونقابات العمال"، مما يقوم دليلاً على تقبل الحكومة للوجود النقابي وإعترافها الضمني به، وذلك فيما عدا الإتحاد الذي تزعمه عباس حليم وكان دائماً موضع هجوم البوليس¹².

واستطرد جريفيز في تقديم المبررات التي يراها كافية لإقناع دار المندوب السامي بالموافقة على مشروع قانون الإعتراف بالنقابات، فأشار إلى أن المادة 327 من قانون العقوبات تجيز بصورة مؤكدة مبدأ حرية تكوين الجمعيات لأغراض قانونية، وتفرض عقوبات صارمة على الأفراد الذين يحذون من حرية تلك الجمعيات، وتوفير الحماية للأفراد الذين يريدون الإستمرار في العمل عند حدوث الإضرابات، كما أنها تقضي في نفس الوقت -بمعاينة أصحاب الأعمال الذين يفصلون العمال أو يهددونهم بالطرد عندما ينتمون إلى نقابة عمالية، وبذلك تقر هذه المادة حرية الجمعيات، وتمنع الحكومة من حلها ما دامت تقام لتحقيق أغراض قانونية وتدار بطريقة لا تتعارض مع القانون.

ومن ثم كان جريفيز مقتنعاً بضرورة تنظيم النقابات العمالية بواسطة القانون لعدة أسباب.

أولاً: فإن غياب الرقابة على النقابات أدى إلى إستغلال أعضاء النقابات مالياً وسياسياً في كثير من الحالات، ولا تتجاوز نسبة النقابات التي أنفقت أموالها بطريقة سليمة 10% من مجموع النقابات التي تأسست من بداية القرن حتى منتصف الثلاثينات. ولم يشر جريفيز إلى المصادر الإحصائية التي بنى عليها هذا الإستنتاج.

ثانياً: كما أنه ليس ثمة نظام محدد لتكوين النقابات ومجالس إدارتها، فنجد العمال الذين تركوا الخدمة يحتلون مراكز قيادية في نقابة عمال المؤسسة التي تركوا العمل فيها أو فصلوا منها، كما توجد أكثر من نقابة لعمال المؤسسة الواحدة، مما يترتب عليه عدم إعتراف صاحب العمل بأى من تلك النقابات.

ثالثاً: ولا ترتبط عضوية النقابات بمهنة أعضائها بصورة دقيقة، فيحتل المحامون مراكز في مجالس إدارة النقابات العمالية بين الحين والآخر، وكثيراً ما كانوا وراء قيام النقابات التي لا ضرورة لوجودها لأنهم يعيشون عليها.

رابعاً: كما أن الكثير من النقابات يضم أعداداً كبيرة من الأعضاء بصورة إسمية، بينما لا تجمع الاشتراكات فعلاً إلا من عدد محدود من الأعضاء، ومثل هذه النقابات لا يجب أن تؤخذ مأخذ الجد.

خامساً: إن إتحاد النقابات الذي يتزعمه عباس حليم أقرب ما يكون إلى النقابة العمالية العامة التي تضم خليطاً من عمال المهن والمؤسسات المختلفة منه إلى الإتحاد العمالي، وهو يتدخل في عدد من المسائل التي تدخل في إختصاص النقابات القائمة بذاتها، أو حتى عمال المؤسسات الذين ليس لهم نقابات خاصة بهم، ويحصل على نصف قيمة اشتراكات أعضاء النقابات المنضمة إليه أو ما يزيد عن ذلك بدلا من أن يكون نصيبه في حدود 5% أو 10% من تلك الاشتراكات على أكثر تقدير.

سادساً: أن إتحاد النقابات يرتبط -على استحياء- بحزب الوفد، ومعنى ذلك أن الطبقة العاملة ستركن إلى معاونه الوفد لها على تحقيق المطالب التي لا يمكن تحقيق الكثير منها في الوقت الحاضر، وفي مقابل ذلك يقدم العمال تاييدهم الكامل للوفد في معاركه السياسية.

سابعاً: وأخيراً، فإنه طالما بقيت نقابات العمال لا تتمتع بالإعتراف القانوني فإن أعضائها لن يستطيعوا التخلص من المجالس السيئة، كما أن أصحاب العمل لن يجدوا السبيل للتخلص من الآثار الضارة المترتبة على أعمال التخريب التي تتعرض لها المصانع على يد العمال.

¹¹ Sir Miles Lampson to Sir John Simon, 2/2/1935, F.O. 141/617 File 237/5/35

¹² R.M. Graves to A. Yencken, 22/2/1935, F.O. 141/617 File 237/6/35

ولهذه الإعتبارات مجتمعة، أوصى جريفيز بضرورة إعداد قانون ينظم نقابات العمال، وإقامة جهاز يتولى النظر في المنازعات العمالية. فإذا قررت الحكومة بصورة جديّة - إصدار التشريع، فإن ذلك يؤدي إلى تهدئة ثائرة العمال الذين يتوقون إلى الحصول على الإعتراف القانوني بنقابتهم. ورأى أن الحكومة بإستطاعتها أن تعالج الإضطرابات التي قد تنشأ خلال فترة إعداد القانون، ونوه بضرورة إستطلاع رأى العمال عند إعداد القانون، وتعيين ممثلين عنهم بالمجلس الإستشاري الأعلى للعمل.

وحدد جريفيز الإطار العام للقانون المقترح بحيث يشتمل على المبادئ التالية:

- 1- تشكل النقابات بالمؤسسات التي تستخدم عدداً معيماً من العمال على أن تضم في عضويتها - على سبيل المثال - ثلثي أولئك العمال.
- 2- أنه من الممكن تكوينها من بين العاملين في صناعة واحدة.
- 3- أن يسمح بتشكيل إتحادات تقتصر على نقابات العاملين بصناعة واحدة لتيسير سبل المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور.
- 4- أن لا تتجاوز مساهمة النقابات في ميزانية الإتحاد ما يوازي 10% من حصيلة إشتراكاتها السنوية.
- 5- أن النقابات والإتحادات غير المعترف بها قد تحل إذا قامت بعمل يؤدي إلى تهديد الأمن.
- 6- يحظر على النقابات والإتحادات العمالية الإشتغال بالسياسة أو الأمور الدينية.
- 7- لا يسمح بعضوية نقابة عمال المؤسسة إلا للعمال الموجودين بالخدمة فعلاً.
- 8- أنه يجب مراجعة حسابات النقابات مرة واحدة كل عام.
- 9- أن النقابات التي تقل حصيلة إشتراكاتها عن نصف إجمالي إشتراكات السنة الأولى لإنشائها لا يعترف بها في مجال المساومة مع أرباب الأعمال.
- 10- أن يكون أعضاء مجالس إدارة النقابات من بين العاملين في المؤسسة أو الصناعة.
- 11- أن ينص على حد معين للمبالغ التي تدفعها النقابات لقاء الإستشارات القانونية.
- 12- أنه قد لا يسمح بإنضمام نقابات عمال الحكومة إلى إتحاد يضم نقابات غير العاملين بالحكومة.
- 13- أن عضوية النقابات تخضع خضوعاً تاماً للمبدأ الذي أقرته المادة 327 من قانون العقوبات، على أن يكون صاحب العمل حراً في إستخدام أو عدم إستخدام غير المنتمين إلى النقابة.
- 14- أنه إذا إشتل التشريع على مواد تحرم الإضرابات العامة أو الإضرابات التضامنية أو الإضرابات التي تعلن دون سابق إنذار، فإن الأخطار التي تترتب على قيام إتحاد عام لنقابات العمال تقل إلى حد كبير. وإذا تقرر السماح بتكوين إتحاد عام، فإن من الضروري النص على أن أعضاء مجلس إدارته يختارون جميعاً بطريق الإبتخاب من بين أعضاء النقابات، وأن تجرى الإبتخابات بصفة دورية وعلى فترات قصيرة (كل عامين مثلاً)، ولا يظل عضو مجلس الإدارة في موقعه أكثر من دوريتين متتاليتين. ويراعى النص على حظر إنضمام الإتحاد العام إلى أي إتحاد أجنبي لنقابات العمال دون الحصول على إذن مسبق من الحكومة.

ويتضح من الأطار الذي رسمه جريفيز للتشريع المقترح أنه فضل الإتحادات المهنية التي تضم عمال صناعة واحدة، وأخضع النقابات للحل الإداري، وهو وإن كان لم يشر صراحة إلى قيام مكتب العمل بالرقابة الإدارية على النقابات، إلا أن ذلك يفهم ضمناً من النص على مراجعة حسابات النقابات سنوياً. ووضع الكثير من الضوابط التي تجعل أرباب الأعمال في مركز أقوى عند المساومة مع النقابات، فحرم عضوية النقابة على غير المستخدمين بالفعل وبذلك يستطيع صاحب العمل التخلص من القيادات النقابية المناوئة بفصلها عن العمل فتسقط بذلك عنها صفة تمثيل العمال، والنص على حق صاحب العمل في عدم الإعتراف بالنقابات التي تقل عدد إشتراكات أعضائها عن حد معين، وبذلك يستطيع صاحب العمل الضغط على العمال لتقليل عدد المشتركين فيها حتى يتخلص من الصفة القانونية للنقابة ذاتها. ووضعت مقترحات جريفيز النقابات في موقف حرج للغاية بالنص على تحملها مسئولية الخسائر التي تترتب على أعمال التخريب التي قد يقوم بها العمال، وبذلك يسهل تليفق التهم للنقابة، وتوجيه ضربة قاضية إليها.

وحاول جريفيز الحد من نفوذ الإتحاد العام للعمال - في حالة إتجاه النية إلى الإعتراف به - بحرمانه من تربية الكوادر القادرة على تنظيم نضال العمال في مواجهة أصحاب الأعمال، وذلك بالنص على تجديد مجلس إدارته مرة كل سنتين، ومنع إستمرار العضو في مكانه أكثر من أربع سنوات.

ولكن تصور جريفيز للتشريع الخاص بالإعتراف بنقابات العمال كان أكثر تقدماً - على الرغم من الثغرات الموجودة فيه - من القانون رقم 85 لسنة 1942 الخاص بنقابات العمال، الذي أخرج بعض فئات العمال من دائرة القانون، وخاصة عمال الزراعة. وفيما عدا ذلك بيدوجلياً أن المبادئ التي رسمها جريفيز لتشريع النقابات المقترح كانت الأساس الذي بنى عليه القانون عند صدوره في عام 1942.

وفيما يتعلق بالتشريع الخاص بالمنازعات العمالية، ذهب جريفيز إلى وجوب وضع مثل ذلك التشريع على نسق القانون الإنجليزي الصادر في عام 1927 بشأن الإضرابات غير القانونية وإغلاق المصانع من قبل أصحاب الأعمال للضغط على العمال، وحماية الأشخاص الذين يرفضون الإشتراك في الإضرابات غير القانونية ومنع الإرهاب.

وجاء هذا المشروع بديلاً عن مجالس التوفيق التي كانت تمارس عملها وفق القرار الصادر عن مجلس الوزراء في إبريل 1924، والذي نص على تكوين مجلس للتوفيق في كل مديرية أو محافظة للنظر في المنازعات العمالية، يرأسه المحافظ أو المدير، ويضم في عضويته رئيس النيابة، وأحد قضاة المحاكم الأهلية، وممثل لأصحاب الأعمال، وممثل عن العمال. وبعد تأسيس مكتب العمل دأب على التدخل في المنازعات العمالية حين كانت تصله شكاوى العمال ضد أصحاب الأعمال. لسبب أو لآخر، مثل عدم دفع الأجور المتأخرة، أو زيادة ساعات العمل، أو تخفيض الأجور، أو عدم دفع تعويضات في حالة الإصابة. وكان تدخل المكتب في مثل تلك الحالات يتم بلبتنداً إلى ماجاء بالقانون الخاص بإنشائه، والذي أشار في مادته السادسة إلى أن المكتب يتولى "دراسة أسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال، ومحاولة وضع حد لهذه الخلافات إما من خلال السلطات الإدارية المحلية أو من خلال مجالس التوفيق"¹³. غير أن المكتب كان يتجاهل أحياناً السلطات الإدارية المحلية ومجالس التوفيق مما أثار إدارة الأمن العام ضد المكتب الذي كان يعد تابعاً لتلك الإدارة. وثاراً ثائرة كين بويد مدير عام إدارة الأمن على جريفيز، وعد طريقته في معالجة المشاكل العمالية لا تتفق مع ضرورة المحافظة على الأمن العام ولا تتماشى مع ظروف البلاد.

وبدأ كين بويد يثير حافظة كبار الموظفين الإنجليز ودار المندوب السامي على جريفيز، فإنضم إليه السير فرانك واطسون Sir Frank Watson المستشار المالي الذي أبلغ سمارة W.A. Smart السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي أن سياسة جريفيز قد تؤدي إلى تطور أعمال مكتب العمل "بصورة خطيرة.... وأنه يشعر أن ثمة حاجة ماسة للإقدام على عمل من شأنه عرقلة هذا التطور بالحد من نشاط المكتب" وخاصة أن الأمور تتطور على يد جريفيز بسرعة لا تتناسب مع بلد متخلف كمصر، وأن سبب ذلك قد يرجع إلى "تطبيق أساليب مكتب العمل الدولي بجنيف على بلد لا تلائمه هذه المبادئ..."¹⁴. وهي دعوة واضحة لدار المندوب السامي للتخلص من جريفيز.

وأعقب ذلك قيام كين بويد بتقديم مذكرة إلى دار المندوب السامي مضادة لتلك التي قدمتها جريفيز، ضمنها تصويره لوسيلة علاج المسألة العمالية، التي كانت تنقسم من وجهة نظره - إلى قسمين:

أولاً: مواجهة الإضرابات العمالية وما يترتب عليها من آثار على الأمن العام.
ثانياً: مشكلة تتعلق بتشريع العمل، وما إذا كان ضرورياً أو مرغوباً فيه، والحدود التي يجب أن يذهب إليه هذا التشريع.

ومعنى ذلك المسألة العمالية تتصل بالأمن - من وجهة نظر كين بويد - أكثر من إتصالها بالناحية الاقتصادية، فهو وإن كان لا ينكر الوجود الفعلي لنقابات العمال المصرية المنظمة على النسق الأوربي، إلا أنه يرى أن الأمر يتطلب وجود تشريع يعالج المسائل التي تتعلق بالرعاية البدنية للعمال، ولا يرى ضرورة الاعتراف بنقابات العمال القائمة عندئذ بحجة إنها.. متطورة لدرجة تجعلها لا تتناسب مع العقلية السائدة بين معظم العمال المصريين، وتشجع الأفكار التي لا يمكن إستيعانها في الوقت الحاضر من الناحية الفنية. ولا يرى كين بويد في النقابات إلا مراكز لإثارة الاضطرابات والقلاقل، فهي عنده "لا تعتبر تعبيراً صادقاً عن حاجة العمال إلى الاتحاد".

وعبر كين بويد عن إعتقاده أن الأخذ باقتراح حسن بك رفعت -وكيل وزارة الداخلية- الخاص بإصدار قانون رعاية العمال، أفضل بكثير من الإعراف القانوني بالنقابات القائمة ووفقاً لهذا الإقتراح يرى أن لا تعترف الحكومة إلا بجمعيات العمال ذات الطابع الخيري، التي تكون مهمتها الرئيسية توفير وسائل التسلية والرعاية الطبية والخدمات التعليمية للعمال، على أن يكون باستطاعتها المساعدة في حل المنازعات العمالية. أما الإعراف بنقابات العمال التي هي بالضرورة جمعيات تهدف إلى حماية أجور العمال وحقوقهم، فيؤدي إلى زيادة الشقة بين العمال وأصحاب الأعمال وبين رأس المال والعمل. بينما لا تؤكد "جمعيات رعاية العمال" المقترحة هذا الإنشقاق، ولكنها تساعد على تدعيم المصالح المشتركة لكلا الفريقين إذا شملها أصحاب الأعمال برعايتهم. وإشتط كين بويد في مقترحاته حين رأى في جمعيات رعاية العمال بلبتنداً طبيعياً لطوائف الحرف التي كانت سائدة في مصر، حيث كان شيوخ الطوائف يرعون مصالح أعضاء الطائفة قبل السلطة، ورأى فيها وسيلة تدعم الإتجاه نحو تطوير المهنة بصورة منفصلة مستقلة، فلا يؤدي ذلك إلى تشجيع قيام "اتحادات الجمعيات" ذات الصلة بالحركة النقابية.

ويحاول كين بويد قطع الطريق على النقد الذي قد يوجه إلى إقتراحه بلبتنداً إلى أن عمال الصناعة الحديثة يختلفون تماماً عن الحرفيين القدامى، وتبين مشاكلهم تبايناً تاماً عن مشاكل الحرفيين، فيؤكد أن "التقاليد تنقرض ببطء في هذا البلد..."، وأن ثمة ما يمكن عمله لأحداث تطور نحو شكل من أشكال الطوائف بمعاونة وتوجيه قيادة متحمسة لهذا الإتجاه. وطالب بضرورة التقدم بمشروع تشريع يسير على هذه الخطوط في أقرب وقت ممكن، حتى تتمكن إدارة عموم الأمن العام من "مواجهة المخاطر الحالية التي تتسم بها الأوضاع العمالية" في مصر.

ومن الواضح أن مدير الأمن العام كان يرمى من وراء إقتراحه الخاص بإقامة "جمعيات رعاية العمال" وخصها بإعتراف الحكومة، تجريد النقابات العمالية القائمة من الصفة القانونية الباهتة التي تمتعت بها وتحركت في ظلها منذ نشوء الطبقة العاملة المصرية حتى منتصف الثلاثينات، وبذلك نجد مصلحة الأمن العام السند القانوني لتصفيتها بإعتبارها (جمعيات غير مشروعة قانوناً)، والقضاء على الحركة النقابية التي أثبتت دورها الفعال في الحركة الوطنية خلال أحداث ثورة

¹³ R.M. Graves to A. Yencken, 9/2/1935 , F.O. 141/617 File 237/5/35

¹⁴ W.A. Smart to H.E. High Commissioner, 25/3/1935, F.O. 141/617, File 237/9/35

1919، وأحداث النصف الأول من العشرينات، وخلال الإنقلاب الدستوري الذي قامت به حكومة إسماعيل صدقي في مطلع الثلاثينات، فكان العمال ركناً هاماً من أركان القاعدة العمالية العريضة التي إعتد عليها الوفد في نضاله السياسي، ثم أسفر الوفد عن إهتمامه بالمسألة العمالية في المؤتمر الوطني (يناير 1935)، وأبدى إهتماماً ملحوظاً بتنظيم العمال. ولعل ذلك يفسر حرص كين بويد على ضرب الحركة السياسية عن طريق تصفية الحركة النقابية، فالمسألة بالنسبة له "ضرورة أمن"، وعدم إهتمامه بالجانب الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة، بل ومعارضته مشروع جريفيز الذي يعد دون المطالب العمالية في ذلك الحين، والذي يوفر الكثير من الضمانات التي تمكن الحكومة من مراقبة النقابات العمالية والتحكم في حركتها، وإخضاعها للحل الإداري.

وقد اقترح كين بويد أن تعالج الحكومة المسألة العمالية على نحو التالي:

- 1- أن تعلن الحكومة على الرأي العام إعتزامها إصدار تشريع العمل في وقت قريب، وأنها ستعمل على النهوض بجمعيات رعاية العمال مالياً كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فإن مثل هذا الإعلان يدعم موقف مصلحة عموم الأمن العام في مواجهة الإضطرابات العمالية القائمة.
- 2- أن تصدر التعليمات إلى مكتب العمل بتركيز إهتمامه الرئيسي على إعداد مشروع هذا التشريع، وإيقاف إصدار مطبوعاته، والكف عن التدخل في المنازعات العمالية.
- 3- أن يصدر تفسير واضح للمادة 327 من قانون العقوبات، يتمشى مع وجهة نظر المستر بوث Booth –المستشار القضائي- الذي يرى أن هذه المادة لا تعنى التسليم بمبدأ حرية تكوين النقابات العمالية.
- 4- أنه يجب تشجيع أصحاب الأعمال ومعاونتهم على حل المنازعات التي تنشأ بينهم وبين عمالهم بصورة مباشرة، فإذا فشلوا في تحقيق ذلك يجب أن يكون بحث موضوع النزاع من إختصاص السلطات الإدارية المحلية (مثل المدير أو وكيل المديرية أو حكمدار البوليس)، ولا يسمح لأي سلطة أخرى بالتدخل.
- 5- أنه في حالة وقوع الإضطرابات أو أعمال التخريب، أو وجود دليل على إحتمال قيامها، يتولى البوليس معالجة الأمر بحزم، مع الإستعانة بالجيش المصري إذا إستدعت الظروف ذلك.
- 6- أنه يجب مواجهة مشكلة عباس حليم بحزم، وعليه أن يوقف نشاطه عندما تبلغه الحكومة بنيتها في إصدار التشريع، فإذا رفض ذلك وجب على الحكومة إتخاذ الإجراءات المناسبة ضده. ويجب أن يتبع ذلك حل النقابات العمالية التي تقوم على غير ما يرد بالتشريع المقترح، وإعلان عدم شرعيتها، وفرض عقوبات صارمة على الأفراد الذين يعوقون نشاط الجمعيات العمالية التي تتشكل وفق القانون المقترح.

ومن الطريف أن ينهى مدير الأمن العام مذكرته بتأكيد "تعاطفه أشد التعاطف مع العمال المصريين".

وزعم أن هدفه "حماية مصالحهم والنهوض بهم"، ورأى أن السبيل الأمثل لتحقيق ذلك إصدار تشريع يعالج بصفة عامة النواحي الصحية، وساعات العمل، والشروط العامة للإستخدام، وذلك في إطار المهمة الأصلية لمكتب العمل، والنهوض بالجمعيات التي تقام من أجل توفير الرعاية المادية للعمال بصورة فعالة على نحو ما فعلت مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية مع عمالها.

وحذر كين بويد من إتباع سياسة المجارة التي تعطى أوراقاً رابحة في أيدي إتحاد عباس حليم، وراح يببالغ في تقدير خطورة عباس حليم، مؤكداً أن وجوده على رأس إتحاد العمال قد يعرض إقتصاد البلاد للشلل إذا إنضم إليه عمال النقل، ووصف عباس حليم بأنه "عقائدي قدير غير مسئول، وأن نشاطه قد يؤدي إلى إنتشار الأفكار الثورية ليس بين العمال فحسب، بل وبين الفلاحين أيضاً". وبنى هذا الرأي على حديث أدلى به عباس حليم لجريدة المساء (في 10 مارس 1935) تحدث فيه عن وجود تفاوت في الثروات بين المصريين، ونعى على الأعيان تبذيرهم الأموال التي جمعوها من ثمرة كد الفلاح على المتعة الشخصية في أوربا، ولم يشر عباس حليم في ذلك الحديث إلى إعتزام الإتحاد تنظيم عمال الزراعة تلميحاً أوتصريحاً، وإنما ذكر ذلك في معرض الحديث عن الفقر الذي يعيش في ظله سواد الشعب المصري. وتضمن الحديث (الذي أرفق كين بويد بمذكرته ترجمة إنجليزية له) ما يتنافى مع إعتناق عباس حليم للأفكار الثورية، إذ يقول: "لم يتم الإتحاد على نظرية محاربة أصحاب الأعمال - كما يدعى البعض - ولكنه قام كوسيلة فعالة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال.. التوفيق القائم على العدل ورعاية مصالح العمال"¹⁵.

ويبدو أن تركيز مدير الأمن العام على بيان خطورة إتحاد عباس حليم راجع إلى أن الوفد كان قد أصدر في (11 فبراير 1935) بتشكيل مجلس أعلى للعمال برئاسة عباس حليم، وعضوية ممثلين للوفد، وممثلين لمجلس إدارة الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، لما لذلك التطور من دلالة بالنسبة لمسيرة الحركة السياسية. فقد إتجه الوفد إلى تنظيم العمال للإرتكان إليهم في نضاله السياسي، وهي -بلا ريب- مسألة تثير الإنزعاج لكين بويد غير أن التنظيم العمالي الجديد الذي أقامه الوفد كان يعانى منذ البداية خلافاً حاداً في وجهات النظر بين ممثلي الوفد وعباس حليم، دار حول إختيار ممثلي الإتحاد العام في المجلس الأعلى، فقد رأى مندوبو الوفد في المجلس الأعلى للعمال ضرورة إجراء إنتخابات جديدة في جميع النقابات، يعاد على ضونها مجلس إدارة الإتحاد العام، ثم ينتخب ممثلي الإتحاد في المجلس الأعلى من بين أعضاء مجلس الإدارة الجديد. ورفض عباس حليم ورجاله هذا الإقتراح على أساس أنه لم يمض سوى عام واحد على

¹⁵ Keown-Boyd to Yencken , 3/4/1935 , Confidential , F.O. 141/617 File 237/11/35

تشكيل مجلس إدارة الإتحاد العام، وأن أعضاء مجالس إدارة الإتحاد ونقاباته ممثلون حقيقيون للعمال، ولا حاجة إلى إجراء إنتخابات جديدة. ثم ما لبث أن تطور الخلاف إلى شقاق، بعدما حاولت بعض العناصر المنتمة للوفد في النقابات عزل العناصر الموالية لعباس حليم، وإنتهى الأمر إلى صراع مرير بين الوفد وإتحاد عباس حليم تفجر في الحادى عشر من أبريل 1935¹⁶ أى بعد ثمانية أيام فقط من تقديم كين بويد للمذكرة التى نحن بصدها. وأسفر الصراع عن إنقسام الحركة العمالية إلى مؤيد للوفد ومشايخ لعباس حليم، مما أدى إلى إنهالك قواها.

وعلى كل، فقد أدى تباين وجهات النظر بين جريفيز (مدير مكتب العمل) وكين بويد (مدير الأمن العام) حول المسألة العمالية إلى صراع بين الرجلين، إنتقلت أخباره إلى الصحافة، مما أثار قلق دار المندوب السامى، وخشيته من أن يؤدي هذا التباين فى وجهات النظر إلى زيادة الصعاب التى يواجهها الإنجليز فى مصر. وراحت دار المندوب السامى تسعى للتوفيق بين وجهتى النظر سعياً للوصول إلى خطوط عامة للإعتراف بنقابات ذات صلاحيات معينة تتعلق بحماية أجور وحقوق العمال، على أن يحدد القانون وظيفة تلك النقابات بدقة ويوفر الضمانات الكفيلة بالسيطرة عليها، كان ينص على وضعها تحت رقابة الحكومة، ويحرم عليها الإشتغال بالسياسة حتى يمكن البعد بالحركة النقابية عن التيارات السياسية التى تزيد الموقف خطورة¹⁷.

وفى معرض الرد على آراء كين بويد، ذكر جريفيز أن إصدار التشريع الذى ينظم شئون العمل والعمال ضرورة ملحة ولا تحتاج إلى مناقشة، فقد سبق أن شكلت الحكومة لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا (أكتوبر 1927 – مارس 1929) لبحث المسألة العمالية ووضع مشروع لتشريع العمل، وقد نال المشروع الذى قدمته اللجنة إلى الحكومة إهتمام الرأى العام¹⁸. كما أن الحكومة شكلت – فى عهد صدقى باشا – لجنة تشريعية برئاسة محمود فهمى القيسى باشا لتتولى إعداد القوانين العمالية، وأنشئ المجلس الإستشارى الأعلى للعمل لتكون مهمته تشريعية بصفة جزئية، كما وردت الإشارة إلى البرامج العمالية أكثر من مرة فى الخطاب الملكية بالبرلمان، ومن ثم لا تستطيع الحكومة المصرية أن تغير رأيا فجأة، وتعدل عن برنامجها التشريعى دون أن تحوله بمقاومة شديدة من الرأى العام والعمال.

ونعى جريفيز على كين بويد إتجاهه إلى إتباع سياسة القمع والكبت، لأن "حركة العمال موجودة بالفعل ولا يسهل القضاء عليها، وستلجئها مثل هذه السياسة حتماً – إلى العمل تحت الأرض، وهو أمر من الخطورة بكان.."، وطالب بان يكون موقف الحكومة من الحركة العمالية والمطالب الأساسية للعمال شريفاً وموضوعياً، وأن يتسم بالديمقراطية، فمن واجب الحكومة أن توفر المعاملة العادلة للعمال فى إطار الإعتراف بصالح أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء، وعدم تأييد العمال ضد أصحاب الأعمال إلا إذا كان العمال ضحية شروط العمل المجحفة. وأكد جريفيز أن التشريع الخاص بالإعتراف بنقابات العمال وحل منازعات العمل الذى إقترحه لا يمكن خلع صفة التقدمية عليه، إذا فورن بغالبية التشريعات الموجودة فى البلاد الأخرى، فهو يتضمن العديد من الضمانات التى تمنع النقابات من أن تصبح متزايدة القوة، كما يوفر السيطرة التامة على نشاط الإتحادات فى حالة السماح بتكوينها. وأبدى تشككه فى إمكانية إحياء طوائف الحرف "التي ازدهرت فى عصور خلت، وتركت لتموت منذ خمسين عاماً مضت، لأنها لم تعد ملائمة للعصر..."، وخاصة أن نشاط إتحاد عباس حليم، والمقالات التى تحفل بها الصحف حول الموضوعات العمالية، وزيارة سكرتير عام الإتحاد الدولى لنقابات العمال لمصر فى عام 1931، وتجربة إقامة إتحاد عمالى تحت اسم "جمعية تضامن هيئات ونقابات العمال" التى تمت بجهود حكمدارية بوليس الإسكندرية، كل ذلك أدى بالعمال المصريين إلى التمرس على العمل النقابى الذى يختلف تماماً عن طوائف الحرف القديمة.

وعزا جريفيز الإضطرابات التى شاعت بين العمال –عندئذ– إلى شروط وظروف العمل السيئة بالدرجة الأولى، وإلى تحريض إتحاد عباس حليم. وأكد أن هذه الإضطرابات لم تخرج بعد عن نطاق السيطرة وأن علاجها يجب أن يقوم بغير أساليب القمع والعنف، وإنما يمكن علاجها من خلال نقابات منظمة وفق أسس يحددها القانون الذى لا بد أن يشتمل على الضمانات اللازمة للحفاظ على الأمن العام، وخاصة أن أصوات الطبقة العاملة المصرية قد تعالت من أجل إصدار تشريع ينظم نقابات العمال، وأن عباس حليم أبدى إستعداده لأن يفرض يده من الحركة العمالية إذا أصدرت الحكومة تشريعاً خاصاً بنقابات العمال، وتشكك فى أن يفى عباس حليم بالوعد إذا نفذت السياسة المقترحة لإستعادة الطوائف القديمة وتكثرت مهمة حل المنازعات العمالية فى يد السلطات الإدارية.

¹⁶ أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات 1929 – 1939 ، ص 87 ، 92.

¹⁷ W.A. Smart to H.E. High Commissioner, 15/4/1935 , F.O. 141/617 File 237/12/35

¹⁸ ضمت هذه اللجنة فى عضويتها إثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل. وقد عالجت اللجنة فى المشروع الذى قدمته عقود العمل، وإلتزامات أصحاب الأعمال والعمال، وساعات العمل، وتشغيل الأحداث والنساء، ولجان التوفيق والتحكيم، والإعتراف القانونى بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وأصابات العمل، وأمراض المهنة، ونظام مكتب العمل. وكان هذا المشروع تقدماً بالنسبة لظروف تلك المرحلة رغم الثغرات الكثيرة التى جاءت به، وقد أهملته الحكومة ولم تأخذ إلا بالإقتراح الخاص بإنشاء مكتب للعمل (نوفمبر 1930).

إنظر النص الكامل لمشروع اللجنة فى/ حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، القاهرة 1934.

وأعرب جريفيز عن عدم إكترائه لإقتراح كين بويد الخاص بمساعدة الحكومة المالية لنقابات ذات طابع معين لأن ثمة طرق عديدة أفضل من ذلك تضمن أن يترك للمنظمات النقابية التصرف على النحو السليم تحت رقابة القانون. فمن الخير كل الخير أن تساهم الحكومة في الموارد المالية، أو أن ترعى نظاماً للتأمينات الإجتماعية ينفذ بدقة في الشركات الصناعية وغيرها، لأن مسألة التأمينات الإجتماعية تأتي في المقدمة، "وقد حان الوقت الذي يجب أن تأخذ فيه الحكومة بنصيحة خبير يرى ضرورة مساهمتها الكلية في هذا المجال، كما يمكن للحكومة أن تقيم نوادي للعمال والموظفين تمارس فيها الألعاب الرياضية والرحلات وألعاب التسلية الذهنية"¹⁹.

وهكذا يبدو اليون شاسعاً بين آراء جريفيز الإصلاحية القائمة على تفهم كامل لمعطيات الحركة العمالية وتقدير الخطورة التي تنجم عن عدم الإلتقاء مع المطالب العمالية ولو حتى في منتصف الطريق مع مراعاة مصالح أصحاب الأعمال، وبين آراء كين بويد رجل البوليس الذي لا يرى في المسألة العمالية سوى الجانب المتعلق بالأمن، ويغفل جوانبها الإقتصادية والإجتماعية تماماً. ومن الغريب أن الحكومة المصرية وفتت من هذا الخلاف موقف المنفرد وكان المسألة موضوع الخلاف لا تهم البلاد، فقد إستقر في الأذهان حينئذ أن للإنجليز الكلمة العليا في كل ما يتعلق بمسائل الأمن الداخلي، ولما كانت المسألة العمالية تعد من إختصاص أجهزة الأمن، فقد ترك أمرها للإنجليز، يعالجونها على النحو الذي يروق لهم. ولعل ذلك يفسر قول محمد نسيم باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين لصديق فرنسي فاتحه في موضوع الخلاف حول المسألة العمالية الذي دب بين مدير مكتب العمل ومدير الأمن العام: "يكفيني أن أرقب هذه المعركة الدائرة بينهما"²⁰.

وفي معرض الدفاع عن وجهة نظره، ذكر كين بويد أنه لا إعتراض لديه على إصدار تشريع العمل من حيث المبدأ، ولكنه يعترض على نوعية ذلك التشريع ومدى إتساعه، وأبدى موقفته التامة على القوانين التي تعالج شروط العمل بالنسبة للأطفال والنساء، والأحوال الصحية في المصانع، والقوانين التي تعمل على ترقية أحوال العمال في أماكن عملهم، ومعاملة أصحاب الأعمال لهم، والتعويض في حالات الإصابة أثناء العمل، وغيرها من أمور تتعلق بظروف العمل وشروطه، على أن يتم ذلك بالتدريج وببطء شديد. وحذر من عاقبة فرض قانون جاهز على مصر، مثل قانون منازعات العمل الإنجليزي، قبل أن تنهيا الظروف المناسبة لذلك.

ولم ينكر كين بويد أنه يرى في القمع والبطش السبيل الأمثل لمعالجة الإضطرابات العمالية ووافق على أن يكون موقف الحكومة شريفاً وموضوعياً، وإستنكر أن يوصف ذلك الموقف بأنه "غير ديمقراطي"، لأنه يرى أن موقف الحكومة في مواجهة المسألة العمالية يجب أن يكون "لويماً"، ولذلك إقتراح اللجوء إلى مأمور المركز لحل المنازعات العمالية التي تنتش في دائرة مركزه "فهو ليس مجرد ضابط بوليس، ولكنه أيضاً راعي القطيع". وأبدى إعتراضه الشديد على إصدار تشريع لنقابات العمال بصورة عاجلة، وتمسكه بأن تكون هذه النقابات ذات طابع خيري، وأن يكون هدفها النهوض بأحوال العمال على أن تدفع الحكومة إعانة مالية لها بواقع قرش واحد عن كل مشترك، وتشجع على إقامة نظام صندوق الزمالة لتقديم العون لأعضائها في حالات الكوارث العائلية²¹.

وعند هذا الحد من الخلاف بين مدير مكتب العمل ومدير الأمن العام حول المسألة العمالية، بدأت دار المندوب السامي البريطاني تتدخل لتقريب وجهات النظر بين الرجلين، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عمالية تلتزم بها الحكومة المصرية. فعقد إجتماع لهذا الغرض في 3 مايو 1935 بدار المندوب السامي برئاسة السير مايلز لامبسون، وحضور جريفيز وكين بويد، وأربعة من رجال المندوب السامي بينهم السكرتير الشرقي.

وقد إفتتح مايلز لامبسون الإجتماع بالتأكيد على أهمية المسألة العمالية في مصر، والأخطار التي قد تنترب على تطورها إذا تركت دون معالجة، كما أكد أن ثمة أخطار قد يتعرض لها القانون والنظام إذا صدرت التشريعات بصورة عاجلة، وأن دقة الأوضاع الراهنة تتطلب البحث عن حل للمشكلة، وأنه قد أحاط وزارة الخارجية البريطانية علماً بتفاصيل هذه المسألة.

وواضح منذ البداية تأييد المندوب السامي لوجهة نظر كين بويد، والإشارة بوضوح إلى موقف وزارة الخارجية البريطانية من هذه المسألة، لذلك إشتمل جدول ذلك الإجتماع على ثلاثة موضوعات.

- 1- مدى إمكانية الإعتراف القانوني بنقابات العمال في مصر، ونوعية النقابات التي يعترف بها.
- 2- تحديد إختصاصات مكتب العمل (المصري).
- 3- الدعوة التي تلقها مصر للإنضمام إلى مكتب العمل الدولي بجيف.

وفيما يتعلق بنقابات العمال، زعم كين بويد أن الخلافات في وجهات النظر بينه وبين جريفيز هي خلافات في الدرجة وليست في النوع، ووافق على أنه من الضروري أن تكون للحكومة سياسة عمالية، ولكنه يرى أن النقابات الحالية سيئة لدرجة أنها أصبحت تربة صالحة لإجتذاب المحامين الحزبيين ومثيري الشغب، وأنه يجب أن يعلم العمال جيداً أنه لا

¹⁹ Observations on the D.G.E.D's Note on the Labour Situation, 8/4/1935, enclosure no. 2,

F.O. 141/617 File 237/12/ 35.

²⁰ W.A. Smart to Sir Miles Lampson, 15/4/1935 , F.O. 141/617 File 237/12/35

²¹ Keown-Boyd to W.A. Smart, Confidential, 8 /4/ 1935 , F.O. 141/617 File 237/12/35

يمكنهم الإعتماد التام على أصحاب الأعمال وإنما عليهم أن يتعلموا مساعدة أنفسهم بأنفسهم وذلك بمعاونة الحكومة وأصحاب الأعمال. وإعتبر الإتجاه نحو إصدار قانون لمنازعات العمل على النسق الإنجليزى يقر حق الإضراب أمراً مزعجاً بالنسبة له، ولذلك يفضل العودة إلى نظام طوائف الحرف القديمة مع إدخال بعض التعديلات عليه، وذكر أن مستر تشيلدز خبير مكتب العمل الدولى وضع مشروعاً لطوائف حرفية تختار قاعدتها العريضة ممثلين عنها للجهد الإستشارى الأعلى للعمل، ثم يختار المجلس بدوره ممثلين عنه لمكتب العمل الدولى بجنيف، وأبدى كين بويد إستحسانه لهذا المشروع فيما عدا ما يتعلق بالتمثيل لدى مكتب العمل الدولى.

وإعترض سمارت -السكرتير الشرقى- على فكرة إعادة طوائف الحرف، لأن نظام الطوائف إنهار نتيجة إدخال التشريعات الأوربية التى ترتب عليها إلغاء السلطات القضائية لطوائف الحرف بطريقة تلقائية، ولذلك لا تستطيع الطوائف أن تلعب دوراً كذلك الذى كانت تلعبه من قبل. فضلا عن التناقض التام بين المشاكل التى يعيشها عمال الصناعة اليوم وبين تلك التى كانت تواجه الحرفيين.

وإستقر الرأى على أن يترك النظر فى أمر الإعراف القانونى بنقابات العمل إلى المجلس الإستشارى الأعلى للعمل، وهى وسيلة ذكية لوأد الفكرة، لأن المجلس بحكم تكوينه لا يمثل سوى الحكومة وأصحاب الأعمال، وليس من مصلحة الطرفين الإعراف بنقابات العمال. وقد وصل المجتمعون إلى هذا الرأى بعد مناقشة طويلة دارت حول تشريعات العمل فى الهند وأوربا، ونظام التعاون الذى أقامته الفاشية، بحثاً عن نموذج يمكن تطبيقه على مصر، ويبدو أن النماذج التى تناقشوا حولها لم تكن مقنعة بدرجة كافية، فتركوا مصير تنظيم النقابات بيد المجلس الأعلى. وركز ماليز لامبسون على ضرورة تصفية "المنظمات غير الرسمية حتى ولو كانت ذات طابع شرعى مثل تلك التى كان يتزعمها عباس حليم..." مشيراً بذلك إلى ضرورة تصفية الحركة النقابية، وخاصة أن دخول الوفد ميدان التنظيم النقابى مسألة لا يجب السكوت عليها.

أما عن موضوع تحديد إختصاصات مكتب العمل، فقد حرص كين بويد على الحيولة دون إنفراد جريفز بأمر المكتب، فأقترح تعيين خبير يكون بمثابة "الرجل الثانى" فى المكتب، ووافق ماليز لامبسون على ذلك، ولكنه إشتراط أن يكون ذلك الشخص مصرىاً يختار بعناية بمعرفة كل من كين بويد وجريفز، وإتفق على أن يظل زمام المبادرة فى حل المنازعات العمالية فى يد السلطات الإدارية المحلية، على أن يتدخل مكتب العمل بدرجة معينة بين السلطات المحلية ولجان التوفيق، ويظل على علم بتطورات النزاع وما يتخذ فيه من إجراءات.

وبذلك إستطاع كين بويد شل حركة جريفز تماماً بهدف منعه من الإتصال المباشر بمشاكل العمال، فلم يعد له من إختصاص سوى إجراء البحوث حول بعض المشاكل العمالية، ومتابعة تنفيذ ما قد يصدر من قوانين عمالية، وكذلك محاولة إيجاد شخص آخر يعاونه على إدارة أمور المكتب، ولكنه يكون بمثابة عين لكين بويد وإدارة الأمن العام على نشاط المكتب، ونظراً لإشتراط الندوب السامى أن يكون هذا الشخص مصرىاً، فقد روعى إختياره بدقة من بين موظفى الداخلية المتخصصين فى القانون.

وبالنسبة لموضوع دعوة مصر إلى الإنضمام إلى مكتب العمل الدولى بجنيف، ذكر المندوب السامى السير ماليز لامبسون أن مصر تلقت دعوة للإنضمام إلى عضوية المكتب، غير أن الحكومة المصرية لم تفكر فى إيفاد مندوبين عنها إلى المكتب، ورأى أن دفع مصر إلى إتخاذ إجراء لا تفكر فيه فى الوقت الحاضر أمر على درجة كبيرة من الحساسية بسبب الظروف السياسية الراهنة، وبسبب نفوذ عبد الحميد بدوى باشا. وأشار إلى أن ثمة إعتبارات سياسية هامة تنشأ عن إنضمام مصر إلى مكتب العمل الدولى، فقد يشجع ذلك مصر على إثارة مسألة إنضمامها إلى عصبة الأمم "وهو أمر غير مرغوب فيه الوقت الحاضر بكل تأكيد"²².

ونسطيع أن نجعل محصلة هذا الإجتماع فيما يلى:

- 1- تكليف كل من مدير الأمن العام ومدير مكتب العمل بحث الحكومة المصرية على إعادة تنظيم المجلس الإستشارى الأعلى للعمل، وإسناد مهمة النظر فى التشريع الخاص بالنقابات والمنازعات العمالية إليه، على أن يعلن على الملأ أن مسألة التشريع فى يد المجلس ويقوم الرجلان بإطلاع المندوب السامى على نتائج مساعيها لدى الحكومة المصرية، ويقترحان عليه الإجراء التى يجب إتخاذها فى هذا الصدد.
- 2- لا يتصدى مكتب العمل لحل أى نزاع عمالى قبل أن تتناوله السلطات الإدارية المحلية وتبدى الرأى بشأنه، ولا يتدخل مكتب العمل إلا فى حدود معينة على أن يظل على علم بكل ما يتعلق بالنزاع موضوع البحث.
- 3- إبقاء مسألة إنضمام مصر إلى مكتب العمل الدولى معلقة لما قد يترتب عليها من نتائج سياسية غير مرغوب فيها، على أن يعاد النظر فيها فى حالة تغير موقف الحكومة المصرية.

وهكذا إنتصرت وجهة نظر كين بويد -مدير الأمن العام- وحوصر الإتجاه الإصلاحى الذى كان جريفز -مدير مكتب العمل- على الرغم من أنه كان يتحرك بتوءة وحرص شديدين، ورغم أن ما قدمه من إقتراحات كانت دون مطالب العمال بكثير. فلم يكن الإنجليز يقبلون فى ذلك الحين على صدور إعراف قانونى بنقابات العمال فى مصر يمنحها الشخصية

²² Labour Situation in Egypt, Meeting with Mr. Keown-Boyd and Mr. Graves to discuss labour questions in Egypt, 3/5/1935, F.O. 141/617 File 237/19/35.

الإعتبرية ويوفر لها حق اللجوء إلى القضاء إذا تعرضت لبطش السلطات الإدارية. وفي إعتقادنا أن الدافع الرئيسي لذلك سياسى أكثر منه إقتصادى، فالإنجليز يريدون إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى تظل حرية الحركة مكفولة لإدارة الأمن العام لضرب الحركة الوطنية بقواعدها المختلفة، بما فى ذلك قاعدتها العمالية.

وظلت الحكومات المصرية حتى الوطنية منها- عاجزة عن أخذ زمام المبادرة لحل المسألة العمالية وبصفة خاصة مشكلة الأجور والبطالة وشروط العمل المجحفة، فقد ظل هذا الأمر من إختصاص رجال مكتب العمل الإنجليز ورجال الأمن العام من الإنجليز أيضاً، والمجلس الإستشارى الأعلى للعمل الذى يمثل بعض المصالح الحكومية الخاضعة لنفوذ الإنجليز بصورة أو بأخرى، وإتحاد الصناعات، ولا يكاد يكون للعمال فيه وجود، وكانت رئاسته لأحمد زيور باشا رجل الإنجليز والسراى، ورغم إنتقال مكتب العمل إلى وزارة التجارة والصناعة فى خريف عام 1935 إلا أن ذلك الإجراء إنما جاء لتوفير الثقة العمالية بالمكتب الذى أدت صلته بالبوليس إلى حجب ثقة العمال ومنظمتهم عنه لفترة طويلة. وقد تحول مكتب العمل إلى مصلحة فى خريف عام 1936، وظل جريز مديراً عاماً لتلك المصلحة التى كانت تستلهم السير جيوفرى كوربت Sir Geaffrey Corbett -مستشار وزارة التجارة والصناعة- الرأى فى معالجة مشاكل العمال، ويرجع مباشرة إلى المجلس الإستشارى الأعلى للعمل²³.

ولا أدل على عجز الحكومات المصرية عن المبادرة بحل المشاكل العمالية من أن حكومة الوفد (فى عام 1936) لم تتمكن من إيجاد حل للإضطرابات التى سادت صفوف العمال فى سائر أنحاء البلاد، وقد سببت موجة الإضطرابات العمالية هذه جرحاً كبيراً لحكومة الوفد، وكان على تلك الحكومة أن تعمل على إنقاذ سمعتها والإحتفاظ برصيدا الشعبى، فأصدر وزير التجارة والصناعة قراراً فى 14 يوليو 1936 بتشكيل لجنة "لبحث الأسباب العامة التى قد تودى إلى الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة، والسعى فى الوصول إلى إتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات، وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالة العمال". ولكن الإجراءات التى إتخذتها الحكومة الوفدية كان يحد من فعاليتها أن الأجهزة المختصة بالعمل -سواء فى ذلك مصلحة العمل أو مديرية الأمن العام- كانت خارج سيطرة الحكومة، وتخضع خضوعاً مباشراً من الناحية الواقعية للمندوب السامى البريطانى، تنسق سياستها معه فى إطار ما إستقر عليه الرأى فى إجتماع 3 مايو 1935 الذى أشرنا إليه آنفاً. ولذلك لم يكن غريباً أن تعجز الحكومة الوفدية عن تعديل تشكيل المجلس الإستشارى الأعلى للعمل، أو إزاحة أحمد زيور باشا من رئاسته، ولعل الحكومة كانت حريصة على عدم إثارة المصالح المالية الأجنبية والوطنية إن هى أقدمت على مثل ذلك التعديل²⁴.

وهناك دليل آخر هام على عجز الحكومة الوفدية عن معالجة المسألة العمالية خارج إطار السياسة العمالية التى رسمها الإنجليز، فقد قدم زهير صبرى فى مايو 1936 إلى مجلس النواب (الوفدى) قتراناً بقانون بشأن الإعتراف بنقابات العمال، ولكن المجلس أعاده إلى لجنة العمال والشئون الإجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التى قررت أنها تضع قانوناً بهذا الشأن²⁵، وحين عرض مشروع القانون (الذى أعده جريز) على المجلس الإستشارى الأعلى للعمل فى ديسمبر 1936 أبدى إعتراضه عليه وقرر إرجاء النظر فيه حتى يقدم هنرى نوس بك رئيس إتحاد الصناعات وممثله فى المجلس تقريراً بين وجهة نظر أصحاب الأعمال. وإضطرت مصلحة العمل إلى إدخال بعض التعديلات على القانون حتى يسهل تمريره بالمجلس، ولكن المشروع تجمد حتى وقع الإضراب عن الطعام الذى نظمته إتحاد نقابات عمال المملكة المصرية فى يونيو 1939، فإضطرت الحكومة إلى تقديم مشروع القانون للبرلمان، فأجازته مجلس النواب وعطله مجلس الشيوخ.

وحين صدر قانون الإعتراف بالنقابات فى عهد حكومة الوفد، وتحت ضغط ظروف حادث 4 فبراير 1942، إحتفظ بمعظم المبادئ التى وضعها جريز، والتى أشرنا إليها فيما سبق، وأخضع النقابات للحل الإدارى والرقابة الإدارية، وحرم تشكيل إتحاد عام للنقابات.

وهكذا ظلت السياسة العمالية التى وضعها الإنجليز تنفذ رغم أنف الحكومات الوطنية، ورغم إبرام معاهدة 1936. وأخذ تشريع العمل يتقدم تدرجاً وببطء شديد، فمنذ وضع الإجليز هذه السياسة لم يصدر سوى قانون التعويض عن إصابات العمل (رقم 64 لسنة 1936)، وحتى ذلك القانون كان يشوبه الكثير من العيوب التى تحد من فعاليته، ثم قانون التأمين الإجبارى على العمال ضد حوادث العمل (رقم 86 لسنة 1942)، وقانون عقد العمل الفردى (رقم 21 لسنة 1944)، هذا بالإضافة إلى القانونين المعدلين اللذين صدرا فى أوئل الثلاثينات بشأن الأحداث والنساء، وقانون تحديد ساعات العمل فى الأعمال الخطرة والضارة بالصحة.

²³ Graves to Yencken, 19/12 /1935 , F.O. 141/617 File 237/29/35

²⁴ أمين عز الدين، المرجع السابق، ص 142 - 144.

²⁵ رءوف عباس، المرجع السابق، ص 159.

المصادر

(أ) وثائق وزارة الخارجية البريطانية (غير المنشورة):

- F.O. 141/658, File 164/27/30.
- F.O. 141/617, Files 237/5/35, 237/6/35, 237/9/35, 237/11/35, 237/12/35, 237/19/35, 237/29/35

(ب) الوثائق المصرية المنشورة:

- مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، المطبعة الأميرية 1935.
- هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى المزمع سنه، المطبعة الأميرية 1931.

(ج) المراجع:

- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية 1919 – 1929، دار الشعب 1969.
- تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات 1929 – 1939، دار الشعب 1972.
- جمال الدين سعيد، التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة 1955.
- حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، القاهرة 1934.
- رءوف عباس، الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952، دار الكاتب العربى 1968.